

شروط البيع العامة لشركة SCHILLING Kran- und Hebetchnik GmbH لتوريد أشياء متنتقلة

- I. مجال التطبيق/ عقود الشراء والتوريد من المصنع بشأن الأشياء المتنتقلة:
 ١. تُطبق هذه الشروط على توريد الأشياء المتنتقلة وفق عقد الشراء المُبرم بين شركة شيلينغ (SCHILLING) والمُشترى أو وفق عقد التوريد من المصنع بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٤٣٣ من قانون حقوق المواطنين أو المادة ٦٥٠ من القانون نفسه وبالتالي بصرف النظر عن كون شركة شيلينغ هي من تنتج السلعة بنفسها أو اشتريتها عن طريق موردين (المادة ٤٣٣ و ٦٥٠ من قانون حقوق المواطنين). ولا تنطبق شروط البيع هذه على عقود المصنع (المادة ٦٣١ من قانون حقوق المواطنين).
 ٢. تُطبق شروط البيع العامة في نسخها السارية وقت إبرام العقد، ما لم يُتفق في كل حالة على حدة على خلاف ذلك.
 ٣. تحظى الاتفاقات الفردية المبرمة في حالات فردية مع المشتري (شاملة الاتفاقيات الإضافية والاستكمالات والتغييرات) بأولوية في كل حالة عن ما هو مذكور في شروط البيع العامة.
 ٤. ولا تُطبق شروط البيع لدى شيلينغ إلا إن كان المشتري شركة (المادة ١٤ من قانون حقوق المواطنين) أو شخصاً اعتبارياً يخضع للقانون العام أو ثروة خاصة عامة من الناحية القانونية.
 ٥. ولا تحظى التنبهات إلى تطبيق اللوائح القانونية إلا بأهمية توضيحية، لكن حتى بدون مثل هذا التوضيح تُطبق اللوائح القانونية ما لم تتغير أو تُلغى بشكل قاطع في شروط البيع العامة أو لم يرد بشأنها اتفاقيات خاصة مع المشتري في حالات فردية.
- II. لا تُطبق شروط التوريد الخاصة بالمشتري:
 ١. تُطبق شروط البيع لشركة شيلينغ وحدها. اتفاقيات الشراء المخالفة أو المكتملة أو المغايرة والشروط والحكام العامة لدى المشتري لا تصبح جزءاً من العقد إلا بعد موافقة شركة شيلينغ على تطبيقها. ويُطبق شرط الموافقة هذا في كل حالة، على سبيل المثال عند قيام شركة شيلينغ بتوريد السلعة إلى المشتري مع علمها بالشروط العامة لديه ودون تحفظ منها.
 - III. العرض غير الملزم - الطلبية الملزمة - القبول عبر شيلينغ
 ١. عروض شيلينغ اختيارية وغير ملزمة.
 ٢. طلب المشتري للسلعة يُعد من العقد الملزم.
 ٣. ويمكن توضيح القبول من شركة شيلينغ بشكل شفهي أو تحريري أو نصي أو من خلال تسليم السلعة إلى المشتري.
 - IV. تأخير التسليم - عدم توفر الخدمة - التحفظ على التسليم الذاتي
 ١. يُتفق بشكل فردي على موعد التسليم أو من خلال قبول شركة شيلينغ للطبعية في حال عدم وجود اتفاق فردي.
 ٢. في حال عدم قدرة شركة شيلينغ على الالتزام بالمواعيد الملزمة لأسباب لا تعود لشركة شيلينغ نفسها - مثل عدم توفر الخدمة - فسوف تقوم شركة شيلينغ بإبلاغ المشتري دون إبطاء وتخيره في الوقت نفسه بموعد التسليم الجديد المحتمل، فإن لم تتوفر الخدمة خلال المهلة الجديدة أيضاً فيحق لشركة شيلينغ الانسحاب بشكل كلي أو جزئي من العقد، وتسترد شركة شيلينغ الخدمة المقابلة التي قدمتها من قبل من المشتري دون إبطاء.
 ٣. وعند الاتفاق على موعد تسليم مُلزم جديد وتجاوزه يظل للمشتري الحق في تحديد موعد مناسب من ناحيته والانسحاب من العقد بعد انقضائه دون الالتزام به وفق المادة ٣٢٣ من قانون حقوق المواطنين.
 ٤. في حال عدم توافر الخدمة بالمعنى المنصوص عليه من قبل يُطبق بشكل خاص عدم التوريد في مواعيد من خلال المورد لشركة شيلينغ، وذلك عند إبرام شركة شيلينغ معاملة تغطية مطابقة لا تُلزم شركة شيلينغ ولا المورد الخاص بها بالخطأ والتقصير كما لا تلزم شركة شيلينغ في الحالات الفردية بتوفير الخدمة.
 ٥. ويتحدد مسؤولية شركة شيلينغ عن تأخر التسليم وفق اللوائح القانونية في هذا الصدد، لكن يجب في كل حال وجود تحذير من المشتري.
 ٦. ولا يمس هذا حقوق المشتري المنصوص عليها في النقطة VIII من شروط البيع العامة هذه وكذلك الحقوق القانونية لشركة شيلينغ، وذلك بشكل خاص في حال الاستثناء من الإلزام بتقديم الخدمة (لعدم القدرة أو عدم معقولية الخدمة ولأو عدم الالتزام مثلاً).
 - V. التوريد، نقل المخاطر، تأخر الاستلام
 ١. يبدأ التوريد انطلاقاً من مخزن التسليم لشركة شيلينغ في ٨٨٠٤٥ فيريدريشسهافن حيث يوجد أيضاً مكان تنفيذ التوريد، ويمكن لشركة شيلينغ أن تقوم بناء على طلب المشتري وتحمله التكاليف الناجمة إرسال السلعة إلى مكان آخر (شراء الإرسال)، ما لم يُتفق على غير هذا يحق لشركة شيلينغ تحديد نوع الإرسال بنفسها (خاصة شركة النقل، طريق الإرسال، التعبئة).
 ٢. أما إن كان المشتري هو من تأخر في الاستلام أو تخلى عن المشاركة أو رفض استلام شحنة شركة شيلينغ لأسباب أخرى تعود إلى المشتري نفسه فإن لشركة شيلينغ الحق في المطالبة بتعويض كل ضرر ناجم عن هذا، شاملاً المصروفات الإضافية (مثل تكاليف التخزين). كما تحتسب شركة شيلينغ تعويضاً شاملاً قدره ٠.٥ % من سعر الشراء الصافي لكل أسبوع تقويي ويحد أقصى ١٠ % من سعر الشراء الصافي.
 ٣. ولا يمس هذا حقنا في إثبات ضرر أكبر أو مطالبنا القانونية (خاصة تعويض التكاليف الإضافية والتعويض المقبول والفسخ)، لكن المبلغ الإجمالي هو عبارة فقط عن مطالبات مالية لاحقة. كما يحق للمشتري إثبات أنه ليس لنا الحق في المبلغ الإجمالي أو أن حقنا فيه الناجم عن الضرر الذي تعرنا له هو أقل بكثير مما نطالب به.
 - VI. الأسعار وشروط الدفع
 ١. تُطبق الأسعار العالية لدى شركة شيلينغ وقت إبرام العقد، ما لم يُتفق في كل حالة على حدة على خلاف ذلك، وذلك بداية من المخزن ومُضافاً إليها ضريبة المبيعات.
 ٢. عند الشراء مع الإرسال يتحمل المشتري تكاليف النقل بداية من المخزن وكذلك تكاليف تأمين النقل عند رغبة المشتري في هذا التأمين. كما يتحمل المشتري تكاليف الجمارك والرسوم والضرائب وغيرها من النفقات المستحقة.
 ٣. ولا يُمنح للمشتري حقوق المقاصة والحجز إلا إذا ثبت مطلبه في هذا بشكل نافذ قانوناً ولم يكن مثار خلاف. وعند وجود عقبات في التوريد تظل الحقوق المقابلة للمشتري قائمة، خاصة وفق البند VIII رقم ٦ من شروط البيع العامة هذه دون مساس.
 ٤. إذا تبين بعد إبرام العقد (عن طريق تقديم طلب مثلاً للبدء في إجراءات الإفلاس) أن حق شركة شيلينغ في سعر الشراء معرض للخطر بسبب عدم قدرة المشتري على الأداء، فإن لشركة شيلينغ الحق في الانسحاب من العقد وفق اللوائح القانونية بشأن الامتناع عن أداء الخدمة - عند الضرورة بعد تحديد المهلة - وذلك وفق (المادة ٣٢١ من قانون حقوق المواطنين). أما بخصوص عقود إنتاج أشياء غير مقبولة (إنتاج فردي) فيمكننا إعلان الانسحاب فوراً، لكن القواعد القانونية بشأن عدم ضرورة تحديد المهلة تظل بلا تغيير.
 - VII. الاحتفاظ بالملكية
 ١. السلع التي تم توريدها تظل ملكاً (سلعة مملوكة) لشركة شيلينغ حتى الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في علاقة العمل مع المشتري، أياً كان سببها القانوني، بما في ذلك المطالبات الناشئة مستقبلاً أو المشروطة (التحفظ على الرصيد). لكن التحفظ على الرصيد لا ينطبق على الدفع المُسبق أو التعاملات النقدية التي أبرمت بالتناوب بين الطرفين. وفي هذه الحالة تظل السلعة التي تم توريدها ملكاً لشركة شيلينغ حتى دع سعر شراء هذه السلع بشكل كامل.
 ٢. ويجب على المشتري إبلاغ شركة شيلينغ عند وجود أي رهن أو إلحاق ضرر من طرف آخر دون إبطاء.
 ٣. إذا تخطت قيمة السلامة ممكنة التحقيق مستحقات شركة شيلينغ بأكثر من ١٠ % فيحق لشركة شيلينغ تقديم عوامل سلامة من اختيارها بناء على طلب المشتري.
 - VIII. المطالبات المتعلقة بالعيوب من قبل المشتري
 ١. بالنسبة لحقوق المشتري عند وجود عيوب في السلعة أو قانونية (شاملة عمليات التسليم الخاطئة وغير المكتملة وكذلك التركيب غير السليم أو دليل التركيب المعيب) تُطبق اللوائح القانونية، ما لم يُتفق على غير ذلك. وفي كل الحالات تظل اللوائح القانونية الخاصة سارية في التسليم النهائي للسلعة إلى أحد المستهلكين (رجوع الموردين وفق المادة ٤٧٨ من قانون حقوق المواطنين). تُستبعد الاستحقاقات الناجمة من رجوع الموردين إذا تم مواصلة معالجة السلعة المعيبة من قبل المشتري أو من متعهد آخر، على سبيل المثال عبر التركيب في مُنتج آخر.
 ٢. والأساس الذي تقوم عليه المسؤولية عن العيوب من قبل شركة شيلينغ هو الأساس الاتفاقي المُبرم بشأن توفير السلعة.
 ٣. وفي حال عدم الاتفاق على توفير السلعة يُراجع وفق اللوائح القانونية مدى وجود عيب من عدمه (المادة ٤٣٤ البند ١ الجملة ٢ والبند ٣ من قانون حقوق المواطنين). لكن شركة شيلينغ لا تتحمل المسؤولية عن التصريحات العامة لطرف ثالث (مثل تصريحات الدعاية) التي أشار نبه إليها المشتري شركة شيلينغ باعتبارها المعيار الرئيسي لديه في عملية الشراء.
 ٤. فمطالبات العيوب المكفولة للمشتري تشترط التزامه بواجبات الفحص واللوم المنصوص عليها قانوناً (المواد ٣٧٧ و ٣٨١ من القانون التجاري).

شروط البيع العامة لشركة SCHILLING Kran- und Hebetchnik GmbH لتوريد أشياء مُنتقلة

٥. إذا كان الشيء الذي تم توريده معيباً فيمكن لشركة شيلينغ أن تراجع في البداية إمكانية قيام شركة شيلينغ باستكمال تحقيق العقد عبر إصلاح العطب (التحسين اللاحق) أو من خلال توريد سلعة جديدة خالية من العيوب (التسليم البديل). ويظل حق شركة شيلينغ في رفض الاستكمال محفوظاً وفق الشروط القانونية.
٦. ويحق لشركة شيلينغ ربط الاستكمال بقيام المشتري بدفع السعر الإضافي الناجم عن هذا. لكن للمشتري الحق في استعادة جزء من ثمن الشراء بالقدر المناسب للعطب الموجود لديه.
٧. ويجب على المشتري أن يمنح شركة شيلينغ الوقت والفرصة الكافية لإصلاح الخلل، خاصة تسليم السلعة محل الخلاف بغرض المراجعة والفحص. وفي حال استبدال السلعة بأخرى يجب على المشتري إعادة السلعة المعيبة إلى شركة شيلينغ وفق اللوائح القانونية. ولا يشتمل إصلاح السلعة المعيبة على فك السلعة أو تركيب الشيء المعيب من جديد من قبل شركة شيلينغ إن لم تكن شركة شيلينغ ملزمة في الصل بعملية التركيب بنفسها.
٨. أما التكاليف اللازمة لعملية الإصلاح، خاصة تكاليف النقل والطريق والعمل والمواد المستخدمة وكذلك عند الضرورة عملية الفك والتركيب فتتحمّلها أو تعويضها شركة شيلينغ وفق اللائحة السارية في هذا الصدد عند وجود عيبٍ فعلياً. فيما سوي ذلك يمكن لشركة شيلينغ أن تطلب من المشتري التكاليف الناجمة (خاصة تكاليف الفحص والنقل) حال قيام المشتري بطلب إصلاح عيوب غير مُستحقة، إلا إذا كان القصور غير الموجود غير معروف للمشتري.
٩. في الحالات الملحة، مثل تعريض سلامة التشغيل للخطر أو لدرء الأضرار غير المناسبة بحق للمشتري إصلاح العطب بنفسه ومطالبة شركة شيلينغ بتعويض التكاليف الفعلية الناجمة عن هذا. ويجب على الفور إبلاغ شركة شيلينغ بمثل هذا الإصلاح من طرف المشتري بنفسه، ويُفضل إبلاغها قبل الإصلاح إن أمكن هذا. ويسقط الحق في أن يصلح المشتري الخلل بنفسه إن كان لشركة شيلينغ الحق في رفض الإصلاح التكميلي طبق اللوائح القانونية.
١٠. إذا فشلت عملية الإصلاح اللاحقة أو مرت مهلة الإصلاح التي وضعها المشتري دون نجاح أو كانت غير ضرورية وفق اللوائح القانونية يمكن للمشتري الانسحاب من عقد الشراء أو تقليص سعر الشراء. أما حق الانسحاب من العقد فليس مكفولاً إن كان العيب ضرورياً.
١١. كما أن مطالب المشتري في التعويضات أو استبدال التكاليف الضائعة فلا تتوفر حتى في حال وجود عيوب إلا وفق IX وتستثنى فيما ذلك.
- IX. المسؤولية الأخرى**
١. ما لم يتضح شيء آخر غير هذا من الشروط العامة للعقد شاملة اللوائح والقواعد التالية فإن شركة شيلينغ تتحمل المسؤولية عند خرق الواجبات التعاقدية وغير التعاقدية وفق اللوائح القانونية.
٢. كما تتحمل شركة شيلينغ المسؤولية عن التعويض عن الضرر - أيًا كان السبب القانوني - في إطار المسؤولية التقصيرية عند المخالفة عمداً أو جراء الإهمال الجسيم. وعند وجود إهمال بسيط تتحمل شركة شيلينغ المسؤولية مع مراعاة تحديد المسؤولية القانونية (مثل العناية بالشؤون الخاصة، الخرق غير الشديد للواجبات)، وذلك في الحالات التالية فقط
- أ) الأضرار التي تؤذي الحياة أو الجسد أو الصحة،
- ب) الأضرار الناجمة عن مخالفة أحد بنود العقد المحورية (الالتزامات التي يمكن تحقيقها أصلاً من التنفيذ الصحيح للعقد والتي يثق شريك العقد في الالتزام بها بشكل منظم أو يمكنه أن يثق بهذا)؛ لكن في هذه الحالة تقتصر مسؤوليتنا على استبدال الضرر المتوقع الذي ظهر عادة.
٣. تسري قيود المسؤولية الناجمة من النقطة رقم ٢ المذكورة عليه حتى عند خرق الالتزام أو لصالح أشخاص تتحمل شركة شيلينغ المسؤولية عن تصيرهم وفق اللوائح القانونية. ولا تسري هذه القيود في حال صمت شركة شيلينغ عن أحد العيوب بشكل سيء النية أو تحمّل الضمان عن توفير السلعة وعن مطالب المشتري وفق قانون المسؤولية عن المنتجات.
٤. وفي حال مخالفة التزام لا يتمثل في أحد العيوب لا يمكن للمشتري الانسحاب من العقد أو فسخه إلا إن كانت شركة شيلينغ هي المسؤولة عن مخالفة الالتزام. ويُستبعد حق الفسخ الحر للمشتري (خاصة وفق المواد ٦٥٠ و ٦٤٨ من قانون حقوق المواطنين). فيما سوي ذلك تطبق الشروط القانونية والتبعات القانونية.
- X. السقوط بالتقادم**
١. خلافاً للمادة ٤٣٨ البند ١ رقم ٣ من قانون حقوق المواطنين تبلغ مهلة سقوط المطالبات بالتقادم للأضرار المادية أو القانونية عامّاً واحداً يبدأ بالتسليم. وفي حال الاتفاق على الاستلام تبدأ مهلة التقادم بالاستلام.
٢. إذا كان المنتج عبارة عن منشأة أو كان شيئاً مستخدماً وفق طريقة استخدامه المعتادة من أجل منشأة وتسببت في الضرر الذي لحق به (مادة بناء) فإن مدة السقوط بالتقادم تبلغ وفق اللوائح القانونية خمسة أعوام تبدأ بالتسليم (المادة ٤٣٨ البند ١ رقم ٢ من قانون حقوق المواطنين). لكن هذا لا يمس أيضاً القواعد القانونية الأخرى الخاصة بشأن السقوط بالتقادم (خاصة المادة ٤٣٨ البند ١ رقم ١ والبند ٣ والمواد ٤٤٤ و ٤٤٥ ب) من قانون حقوق المواطنين).
٣. وتسري مهلة تقادم حق الشراء المذكورة أعلاه أيضاً على مطالبات التعويض التعاقدية وغير التعاقدية للمشتري التي تستند على عيوب بالسلعة، إلا إذا كان تطبيق مهلة التقادم القانونية النظامية (المواد ١٩٥ و ١٩٦ من قانون حقوق المواطنين) سيؤدي في حالات فردية إلى مهلة تقادم أقل في المدة الزمنية من المنصوص عليها. أما حقوق المشتري في المطالبة بالتعويض وفق النقطة IX الجملة ١ وكذلك الجملة ٢ رقم أ) وكذلك وفق قانون المسؤولية عن المنتجات فلا تسقط بالتقادم إلا وفق لوائح التقادم القانونية.
- XI. حقوق الملكية والنشر**
١. تحتفظ شركة شيلينغ بحقوق الملكية والنشر للكتب الدليلية ورسومات التصميم والتقدير والتفسيرات والحسابات وغيرها من المستندات حال توفرها. ولا يُسمح بإتاحتها إلى طرف آخر إلا بالتفاهم مع شركة شيلينغ.
٢. إذا لم يُبرم العقد يجب إعادة المستندات المملوكة لشركة شيلينغ التي سُلمت في إطار مفاوضات التعاقد عند طلبها هذا.
- XII. مكان التنفيذ، محل التقاضي والقانون محل التطبيق**
١. محل التنفيذ لعمليات الدفع للمشتري هو مصنع شركة شيلينغ في ٨٨٠٤٥ فريدريشسهافن.
٢. إذا كان المشتري تاجرًا بالمعنى المنصوص عليه في القانون التجاري أو شخصاً اعتبارياً تبع القانون العام أو ثروة خاصة تخضع للقانون العام فإن محل التقاضي الحصري - والدولي كذلك - لجميع النزاعات الناجمة من العلاقة التعاقدية بشكل مباشر أو غير مباشر هو مقر نشاط شركة شيلينغ في ٨٨٠٤٥ فريدريشسهافن، ما لم يكن هناك محل تقاضي قانوني إجباري آخر. لكن شركة شيلينغ لها الحق في رفع دعوى في محل التقاضي العام للمشتري؛ ويسري هذا أيضاً على الأحكام المؤقتة أو البدء في إجراءات التقاضي أو تقديم طلبات من أجل إجراءات أخرى من قبل المحكمة.
٣. يسري التحديد المذكور في النقطة رقم ٢ أيضاً إذا كان المشتري مقاولاً بالمعنى المنصوص عليه في المادة ١٤ من قانون حقوق المواطنين.
٤. يُطبق في جميع النزاعات القانونية بين شركة شيلينغ والمشتري القانون الألماني، باستثناء اللوائح المنصوص عليها في معاهدة الأمم المتحدة بتاريخ ١١،٠٤،١٩٨٠ بشأن العقود المتعلقة بالبيع الدولي للسلع (CISG). شروط وآثار الاحتفاظ بالملكية وفق النقطة VII. تخضع للقانون الساري في محل التخزين المختص للشيء، إذا كان الاختيار القانوني غير مسموح به أو غير فاعل لصالح القانون الألماني.
- XIII. النسخة القطعية**
- في حالات الشك تصبح النسخة الألمانية لشروط البيع العامة هذه قطعية التفسير.